حكومة الشارقة
دائرة الخدمات الاجتماعية
GOVERNMENT OF SHARJAH
Social Services Department

عنوان الجرعة المعرفية:

"مصلحة الطفل الفضلى"

إعداد:

عبدالله عبدالرحيم صالحي

مكتب المعرفة

قسم البحوث والدراسات

❖ مقدمة:

مصالح الطفل الفضلى تعني وضع احتياجات الطفل ورفاهيته في المقام الأول عند اتخاذ القرارات التي تؤثر عليه، يشمل ذلك ضمان حصول الطفل على بيئة آمنة، ودعم نفسي واجتماعي، وتعليم مناسب، وحماية من أي شكل من أشكال الإيذاء أو الاستغلال.

الهدف من ذلك هو ضمان نمو الطفل بشكل صحي وسليم، وتعزيز قدراته ومواهبه، وتحقيق مصالحه على المدى الطويل.

يضمن قانون وديمة لحماية حقوق الطفل حماية مصالح الطفل الفضلى من خلال ضمان الحقوق الأساسية، وتوفير الرعاية الأسرية، والحقوق التعليمية، والحماية من الإيذاء، والرعاية الصحية.

من خلال اتباع نهج شامل يضمن تلبية احتياجات الطفل الجسدية والنفسية والاجتماعية، يمكن تحقيق مصالح الطفل الفضلى وضمان نموّه وتطوره بشكل إيجابي وصحي.

❖ مصطلح "مصالح الطفل الفضلى"

له جذور تاريخية في النصف الثاني من القرن العشرين، عندما بدأت الحركات العالمية لحقوق الإنسان التركيز على حقوق الأطفال، أحداث هامة في نشأة هذا المفهوم تشمل إعلان جنيف لحقوق الطفل عام 1924، وإعلان حقوق الطفل عام 1959، واتفاقية حقوق الطفل عام 1989. هذه الاتفاقيات الدولية وضعت الأسس لحماية حقوق الأطفال وضمان مصالحهم الفضلى.

اليوم، يُعتبر مفهوم مصالح الطفل الفضلى جزءًا لا يتجزأ من حقوق الإنسان، ويجري تعزيز هذه الحقوق من خلال التشريعات والسياسات على المستويين الوطني والدولي.

❖ مصالح الطفل الفضلى في الدين الإسلامي

الدين الإسلامي يولي اهتمامًا كبيرًا بمصلحة الطفل الفضلى، حيث يركز على حماية حقوق الطفل وضمان رفاهيته من خلال مبادئ الرحمة والعدل والرعاية الأبوية.

وتشمل حقوق الطفل في الإسلام حق الحياة والرعاية والتعليم، كما يشدد الإسلام على أهمية الرعاية الأسرية والتعليم والتربية، وحماية الأطفال من الأذى والعنف، من خلال تطبيق هذه المبادئ يمكن تعزيز حماية الطفل وضمان مصالحه الفضلى.

❖ **تحليل مفهوم مصالح الطفل الفضلى**

لفهم مفهوم مصالح الطفل الفضلى بشكل متعمق، يجب أن ندرك القواعد والمبادئ القانونية التي تنظم حقوق الطفل ومصالحه، إليك النقاط الرئيسية:

1 .**التعريف القانوني لمصالح الطفل الفضلى:** يُعرّف مصطلح "مصالح الطفل الفضلى" على أنه وضع احتياجات الطفل ورفاهيته في المقام الأول عند اتخاذ القرارات التي تؤثر عليه.

2 .**المبادئ القانونية:** تشمل هذه المبادئ الأولوية والحماية. حيث تُعطى الأولوية لحماية الطفل ومصالحه الفضلى في جميع القرارات والإجراءات التي تتخذ في شأنه.

3 .**القواعد القانونية:** تشمل هذه القواعد اتفاقية حقوق الطفل والقوانين المحلية التي تنظم حقوق الطفل ومصالحه. تهدف هذه القواعد إلى ضمان حماية الطفل وتوفير الرعاية اللازمة له.

4 .**التطبيقات العملية:** تتضمن التطبيقات العملية اتخاذ القرارات التي تضع مصلحة الطفل في المقام الأول وتوفير الحماية اللازمة له، ويتطلب ذلك تعاونًا وتكاملًا بين مختلف الأطراف، بما في ذلك الحكومة والمؤسسات التعليمية والرعاية الاجتماعية والأسر.

5 .**التحديات:** تشمل التحديات تطبيق المبادئ القانونية وتوفير الموارد اللازمة، قد تواجه السلطات صعوبات في تطبيق المبادئ القانونية بشكل فعال، كما قد تواجه تحديات في توفير الموارد اللازمة لضمان حماية الطفل وتحقيق مصالحه الفضلى.

❖ **قانون وديمة الإماراتي يلعب دورًا هامًا في تحقيق مصلحة الطفل الفضلى من خلال عدة آليات**، وهي:

-**تأمين حقوق الطفل:** يعمل القانون على تأمين حقوق الطفل وحماية مصالحه الفضلى من خلال وضع السياسات والبرامج اللازمة التي من شأنها تحقيق الحياة الكريمة والآمنة للطفل.

-**حماية الطفل من العنف والإهمال:** يضمن القانون حماية الطفل من العنف والإهمال والاستغلال وسوء المعاملة، ويعزز ثقافة التآخي الإنساني فيه.

-**توعية وتمكين الأسرة:** يعمل القانون على توعية وتمكين الأسرة من أداء دورها الأساسي في تربية الطفل وتنشئته التنشئة القائمة على التحلي بالأخلاق الفاضلة.

-**إشراك الطفل في الحياة المجتمعية:** يشجع القانون إشراك الطفل في مجالات الحياة المجتمعية وفقًا لسنه ودرجة نضجه وقدراته.

-حماية الطفل من الاستغلال الجنسي: يُحظر القانون استخدام الطفل أو استغلاله في تصوير أو تسجيل أو إنتاج مواد إباحية، ويعاقب على ذلك.

❖ **أهم المواد التي تنص على مصلحة الطفل الفضلى:**

-المادة (2): تعمل السلطات المختصة والجهات المعنية على تأمين حقوق الطفل وحماية مصالحه الفضلى.

-المادة (4): تكون لحماية الطفل ومصالحه الفضلى الأولوية في كافة القرارات والإجراءات التي تتخذ في شأنه.

-المادة (33): يعتبر بوجه خاص مما يهدد الطفل أو يهدد سلامته البدنية أو النفسية أو الأخلاقية أو العقلية ويستدعي حقه في الحماية.

❖ **دور اختصاصي الاجتماعي أو الحماية:**

الاختصاصي الاجتماعي أو الحماية يمكن أن يحقق مصالح الطفل الفضلى من خلال عدة طرق، تشمل:

- فهم احتياجات الطفل وتقييمها
- تقديم الدعم العاطفي والمساعدة العملية
- العمل مع العائلة والمجتمع لتوفير الموارد والخدمات اللازمة
- حماية الطفل من المخاطر، وتعزيز قدرات الطفل وثقته بنفسه

من خلال هذه الجهود، يمكن للاختصاصي الاجتماعي أو الاختصاصي الحماية أن يساعد الطفل على النمو والتطور في بيئة آمنة ومستقرة، وبالتالي تحقيق مصالحه الفضلى.

❖ **إساءة استخدام مصالح الطفل الفضلى:**

يمكن إساءة استخدام مصالح الطفل الفضلى في عدة سياقات، مثل القانوني و الاجتماعي و النفسي.

يمكن أن تشمل هذه الإساءة استخدام مصالح الطفل الفضلى كذريعة لاتخاذ قرارات لا تخدم مصالح الطفل الفعلية، أو التلاعب بقرارات المحكمة، أو الضغط على الأسر، أو التمييز ضد بعض الفئات.

يمكن أن يؤدي ذلك إلى ضرر بالطفل وتدمير العلاقات الأسرية، ولمنع ذلك يجب توفير التدريب المناسب للعاملين في مجال حماية الطفل، والرقابة والمساءلة على القرارات التي تتخذها السلطات، لحماية مصالح الطفل الفعلية وضمان رفاهيته.

❖ **تقييم مصالح الطفل الفضلى وتحديدها يتطلب عملية شاملة ومتعددة الأوجه. إليك بعض الخطوات التي يمكن اتباعها:**

❖ **فهم احتياجات الطفل**

-**تقييم الاحتياجات**: يتم تقييم احتياجات الطفل من خلال الاستماع إليه وفهم مشاكله واحتياجاته.

-**تحديد الأولويات**: يتم تحديد الأولويات بناءً على احتياجات الطفل الفعلية والماسة.

❖ **جمع المعلومات**

-جمع المعلومات من مصادر متعددة: يتم جمع المعلومات من مصادر متعددة، مثل الطفل نفسه، والعائلة، والمدرسة، والجهات المعنية الأخرى.

-تقييم المعلومات: يتم تقييم المعلومات المجمعة لتحديد مدى دقتها وموثوقيتها.

❖ **تحليل المعلومات**

-تحليل المعلومات: يتم تحليل المعلومات المجمعة لتحديد مصالح الطفل الفضلى.

-تحديد العوامل المؤثرة: يتم تحديد العوامل التي تؤثر على مصالح الطفل الفضلى، مثل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

❖ **اتخاذ القرارات**

-اتخاذ القرارات: يتم اتخاذ القرارات بناءً على التحليل والمعلومات المجمعة، مع مراعاة مصالح الطفل الفضلى.

-تحديد الخيارات: يتم تحديد الخيارات المتاحة وتقييمها بناءً على مدى توافقها مع مصالح الطفل الفضلى.

❖ **المراجعة والتقييم**

-مراجعة القرارات: يتم مراجعة القرارات المتخذة وتقييمها بناءً على مدى تحقيقها لمصالح الطفل الفضلى.

-تقييم النتائج: يتم تقييم النتائج التي تم تحقيقها وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

❖ **الأدوات والمقاييس**

-استخدام الأدوات والمقاييس: يمكن استخدام أدوات ومقاييس محددة لتقييم مصالح الطفل الفضلى، مثل مقاييس تقييم الاحتياجات ومقاييس تقييم الجودة.

-تطوير الأدوات والمقاييس: يمكن تطوير أدوات ومقاييس محددة لتناسب احتياجات الطفل الفضلى في سياقات مختلفة.

❖ **جهود دائرة الخدمات الاجتماعية في تحقيق مصالح الطفل الفضلى.**

دائرة الخدمات الاجتماعية بالشارقة تلتزم بتحقيق مصالح الطفل الفضلى من خلال آليات متعددة:

أولًا: تقدم الدائرة خدمات الرعاية الاجتماعية التي تشمل الدعم المالي والعيني، إلى جانب توفير الدعم العاطفي والاجتماعي للأطفال والعائلات.

ثانيًا: تعمل الدائرة على حماية الأطفال من خلال تشكيل فرق عمل متخصصة للتعامل مع حالات العنف والإهمال والاستغلال، وتقديم الدعم والمساعدة للأطفال المعرضين للخطر.

ثالثًا: تعزز الدائرة الشراكات مع الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لتقديم خدمات شاملة ومتكاملة تلبي احتياجات الأطفال.

و أخيراً: تركز الدائرة على التطوير المستمر لخدماتها من خلال تقييمها وتحديثها باستمرار، ممّا يسهم في ضمان تقديم خدمات ذات جودة عالية تحقق مصالح الطفل الفضلى، من خلال هذه الجهود، تسعى دائرة الخدمات الاجتماعية بالشارقة إلى خلق بيئة آمنة ومستدامة تدعم نمو وتطور الأطفال.

❖ **المصادر و المراجع:**

- **قانون وديمة لحماية حقوق الطفل:** قانون محلي في الإمارات العربية المتحدة يهدف إلى حماية حقوق الطفل وضمان مصالحه الفضلى.
- **اتفاقية حقوق الطفل:** اتفاقية دولية اعتمدتها الأمم المتحدة عام 1989 لحماية حقوق الطفل وضمان مصالحه الفضلى.
- **إعلان جنيف لحقوق الطفل:** إعلان دولي صدر عام 1924 يركز على حماية حقوق الطفل.
- **إعلان حقوق الطفل:** إعلان دولي صدر عام 1959 يحدد حقوق الطفل الأساسية.
- **الشريعة الإسلامية:** المصادر الإسلامية التي تتناول حقوق الطفل والرعاية الأبوية، مثل القرآن الكريم والسنة النبوية.
- **دائرة الخدمات الاجتماعية بالشارقة:** جهة حكومية في إمارة الشارقة تعمل على تقديم الخدمات الاجتماعية والحماية للأطفال والعائلات.
- المنظمات غير الحكومية: المنظمات التي تعمل في مجال حماية الطفل وخدماته، مثل اليونيسيف ومنظمة إنقاذ الطفل.
- مصالح الطفل الفضلى، تأليف: قاضي المذهب فؤاد يونس، بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية،2019 .